

التمويل التضخمي ودوره في التنمية الاقتصادية

توفيق الطيب البشير عبدالرحمن¹

المخلص: تهدف هذه الورقة إلى دراسة دور التمويل التضخمي في التنمية الاقتصادية من المنظور التقليدي والإسلامي، ومناقشة آراء المؤيدين لتمويل التنمية بالعجز والمعارضين، وترجيح آرائهم سواء كان ذلك من خلال الأنظمة الاقتصادية التقليدية أو النظام الإسلامي. يستند إطار هذه الورقة إلى مراجعة أدبية تفصيلية لنظرية التمويل التضخمي بالتضخم. وعلاوة على ذلك، تبحث الورقة في دراسة آراء كل فريق وانعكاساتها على الواقع العملي ومناقشة تلك الآراء في محاولة للوقوف على الأثر الفعلي للتمويل التضخمي على عملية التنمية من الناحية الإيجابية والسلبية.

الكلمات المفتاحية: التمويل، التضخم، التمويل التضخمي، التنمية الاقتصادية، الإصدار النقدي، الائتمان المصرفي.

Deficit Finance, And Its Role In The Economic Development

Tawfig A Elbashir

Abstract: This paper aims to study the role of inflationary financing in economic development from the traditional and Islamic point of view, discussing the arguments of supporters of development deficit finance, and the opposition and the weighting of their views, whether through traditional economic systems or the Islamic system. The framework of this paper is based on a detailed literature review of the theory of development deficit finance. In addition, the paper examines the views and practical implications of each group arguments and discusses these views in an attempt to identify the actual impact of inflationary financing on the development process in both positive and negative aspects.

Keywords: finance, inflation, inflationary financing, economic development, cash issuance, bank credit.

¹ كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، tawfeig@hotmail.com

مدخل:

التمويل التضخمي أو التمويل بالعجز كما يطلق عليه في بعض الكتابات المتخصصة كترجمة حرفية لمصطلح Deficit Finance هو زيادة في إجمالي الإنفاق القومي الحكومي عن إجمالي الإيرادات الجارية، يتم تمويلها وتغطيتها عن طريق التوسع في الإصدار النقدي الجديد، أو عن طريق الائتمان المصرفي. وهو بذلك يعبر عن الزيادة في الإنفاق الحكومي بالقياس إلى الإيرادات الحكومية المتاحة، من سلع وخدمات وضرائب ورسوم، ومن قروض وخلافه .

وينصرف مفهوم التمويل التضخمي إلى توفير الاحتياجات من الموارد المالية اللازمة لتمويل النفقات الحكومية العامة، وإلى القدر الكافي لتلبية متطلبات التنمية المستهدفة في الخطط الاقتصادية الموضوعية، وأحياناً يتعدى ذلك إلى تغطية المصروفات الأساسية من التزامات الدولة .

والتمويل التضخمي وإن كان ينظر إليه كوسيلة مستقلة عن وسائل التمويل التنموي الأخرى، إلا أنه في حقيقة الأمر صورة من صور الادخار الإجباري يتم تكوينه قسراً من خلال عملية التوسع النقدي عن طريق الإصدار الجديد، أو الائتمان المصرفي، وإن كان لا يترتب نفس الأثر الذي يترتب على الادخار المحلي الحقيقي؛ لاختلاف النتائج المترتبة على كل منهما (د. عناية، ص 19)

"ويعبر هذا التمويل التضخمي عن عملية تكوين قسرية لموارد مالية تسد العجز في التمويل، والناشيء عن قصور الموارد المالية الأخرى، من ادخار اختياري أو إجباري، أو حصائل ضريبية أو اقتراضية لتمويل الإنفاق العام، وتوفير المدخرات التنموية، والرأسمالية ضمن عملية تحويل للموارد من الإنفاق الاستهلاكي إلى الإنفاق الاستثماري "التكوين الرأسمالي". (د. عناية، ص 20).

وبالتالي، فإن التمويل التضخمي، يعمل على توليد ادخار مصطنع يستخدم في عمليات التمويل التنموية، وذلك عن طريق رفع الأسعار، وتوفير مصادر أكبر من وسائل الدفع والائتمان .

ويعرف التمويل التضخمي، أو التمويل بالعجز، بأنه زيادة الطلب الكلي الاستهلاكي عن العرض الكلي، نتيجة التوسع في الإصدار النقدي الجديد، أو التوسع في الائتمان المصرفي، يترتب عليها ارتفاع مستمر في الأسعار وانخفاض في قيمة النقود. (د. عناية، ص 20).

ويعرف التمويل التضخمي أيضاً، بأنه وسيلة لتحويل الموارد من الاستهلاك الجاري إلى التكوين الرأسمالي، عن طريق خلق النقود أو الائتمان بسد الفجوة التي تظهر في تمويل خطة التنمية الاقتصادية وفي الميزانية الرأسمالية الحكومية (د. حجير، ص 175).

وسنتناول هذه القضية في ثلاثة مباحث: الأول يدور حول علاقة التمويل التضخمي في الاقتصاد الوضعي، والثاني يتناول موقف الإسلام من التمويل التضخمي، بينما يتناول المبحث الثالث آثار التمويل التضخمي على عملية التنمية.

المبحث الأول: علاقة التمويل التضخمي بالتنمية:

استحدث الفكر الاقتصادي، أسلوباً للتمويل عن طريق التوسع في الإصدار النقدي سمي التمويل بالعجز «Deficit Finance» كوسيلة لتغطية الفرق بين الإيرادات الجارية، والنفقات العامة للدول التي تزيد نفقاتها عن إيراداتها المحصلة من مدخرات عامة، أو ضرائب أو قروض؛ وذلك بغرض تنفيذ الاستثمارات المخططة .

والتمويل بالعجز هو أسلوب يتمثل في الزيادة المتعمدة في الأسعار عن طريق التوسع في عرض النقود، أو زيادة الائتمان المصرفي. وأساس الفكرة هو أن يحدث نوع من الادخار

الإجباري لدى الأفراد من جهة، وتوزيع الموارد بما تراه الدولة مناسباً من جهة أخرى. (د. دنيا، ص 571).

وفي رأي الباحث، أن استحداث نوع من الادخار الإجباري لدى الأفراد عن طريق هذا الأسلوب أمر ليس مؤكداً ولا متيقناً في كل الأحوال، وتحت كل الظروف، ولا سيما في حالة الدخول المنخفضة أصلاً؛ لأن ارتفاع الأسعار المستمر يؤدي بالأفراد إلى حالة ينعدم فيها الدخل تماماً، والفرد لم يكذب حتى حاجته الأساسية من السلع الاستهلاكية، مما قد يؤدي بالأفراد إلى وضع أشد خطورة في المستقبل، ويدفع بالأمة نحو التخلف الحقيقي وإن كان الهدف هو تحقيق التنمية.

وقد انقسم الفكر الاقتصادي، حيال علاقة التضخم بالنمو الاقتصادي إلى ثلاثة اتجاهات نجملها، فيما يلي:

الاتجاه الأول: ذهب الفريق الأول (د. عناية، ص 128) إلى اعتبار أن التضخم ضرورة من ضرورات التنمية، واعتبره من الدوافع القوية المحركة والحافزة على النمو الاقتصادي المنشود. إذ إن التوسع في الإنفاق النقدي يؤدي إلى تحفيز تضخم منتظم في الإنتاج والنمو الاقتصادي؛ وذلك لأن تغيرات الطلب النقدي الفعلي هي التي تتحكم في حركة النشاط الإنتاجي والاقتصادي باعتباره العامل المؤثر والفعال في تقدير حركة التضخم والانكماش الاقتصادي.

ويستند أصحاب هذا الاتجاه على فعالية الدور الذي تقوم به حركة ارتفاعات الأسعار التضخمية في خلق وحفز مكونات الادخار الاستثماري وتراكم رأس المال، إذ إن توظيف حصيلة الأرباح الناتجة عن ارتفاع الأسعار التي تخص الفئات المدخرة من المستثمرين والمنتجين في تمويل الاستثمارات التنموية المخططة، يدفع حركة الإنتاج للأمام، ويضاعف بالتالي من حصائل الأرباح الجديدة والمتولدة كدعائم رئيسة تقوم عليها حركة التكوينات الادخارية، مما يؤدي بالتالي إلى رفع مستويات الإنتاج الكلي والدخول والعمالة، والذي يدفع بدوره إلى النمو الاقتصادي المنشود.

ومن أنصار هذا الاتجاه كينز وبعض أتباعه، واقتصاديو مدرسة شيكاغو مثل فريدمان، وهم يرون أن التوسع في الحقن النقدي يعتبر شرطاً كافياً، وضرورياً للنمو الاقتصادي، ولكن في المدى الطويل فقط، على خلاف كينز الذي اعتبره في المديين الطويل والقصير معاً.

الاتجاه الثاني: وقد ذهب أنصار هذا الاتجاه استناداً إلى د. عناية إلى أن التضخم ضرورة من ضرورات التنمية إلا أنه شرط غير كافٍ للنمو الاقتصادي، فهو لا يصل إلى درجة "الضرورة"، أو الرغبة الملحة، ولا تبلغ العلاقة السببية بينه وبين النمو الاقتصادي درجة الذروة، وإنما تعتبر علاقة تعاونية ليس أكثر. (د. عناية، ص 129).

ولا يعتبر أصحاب هذا الاتجاه أن التضخم عامل مسبب للنمو الاقتصادي، ولكنه شرط ضروري لحفز النمو وتحقيقه. فالدخل المتولد عن الإنفاق الكلي تتوقف فعاليته على حفز النمو الاقتصادي، وحركة النشاط الإنتاجي على ما يصاحبه من توسع في الحقن النقدي التضخمي.

والذي يتأمل هذه الفكرة، التي ينادي بها أصحاب هذا الاتجاه، يتضح له ما يكتنفها من غموض، وما يحيط بها من تضارب وتضاد. فهم يقولون إن التضخم ضرورة من ضرورات التنمية، وفي الوقت نفسه، يقولون لا يصل إلى درجة الضرورة. ويقولون إن العلاقة السببية بينه وبين النمو الاقتصادي، لا تبلغ درجة الذروة، ثم يقولون إن التضخم لا يعتبر عاملاً مسبباً للنمو، وإنما هو شرط ضروري لحفز النمو وتحقيقه.

الاتجاه الثالث: ويرى عناية أن أصحاب هذا الاتجاه فقد نظروا نظرة مغايرة مؤداها أن التضخم ذو طابع سلبي في عملية النمو، بل هو معيق للنمو الاقتصادي وليس حافزاً له، وهم بذلك يعتبرون أن التضخم ليس له علاقة سببية مع النمو الاقتصادي. (د. عناية، ص 132).

ومن الذين قادوا هذا الاتجاه، الاقتصادي أليس «H. S. Ellis» وهو يرى أن دوافع النمو، دوافع اقتصادية تتمثل في الدخل والثروة والضمان الاقتصادي، وغير ذلك. وهذه الدوافع الاقتصادية هي التي تساهم في حفز وخلق عوامل النمو الاقتصادي، من تقدم فني واكتساب المهارات، وخلق التكوينات الرأسمالية والنمو السكاني، في حين أن دور العرض النقدي، ينحصر فقط في نقل الدوافع الاقتصادية تلك، ومضاعفة دورها في عملية النمو الاقتصادي وليس في خلقه. وبذلك فهو يرى أن التضخم النقدي ليس من العوامل المسببة للنمو، وإنما هو من عوامل تيسير تحققه.

الموازنة والترجيح :

والذي نميل إليه ونراه أقرب إلى القبول، هو وجود علاقة بين التضخم والتنمية، إلا أن التضخم ليس ضرورة من ضرورات التنمية، كما ذهب أصحاب الاتجاه الأول والثاني، كما أنه ليس معرقلًا دائماً لها، على حد تعبير أصحاب الاتجاه الثالث. وإنما يلعب التضخم دوراً في عملية التنمية ذا فائدة محدودة، ولذلك فالأصل في اللجوء إلى التضخم لتمويل التنمية في تقديرنا هو الضرورة، وذلك حين تعجز الوسائل التمويلية الطبيعية الأخرى من ادخار، واقتراض حسن وضرائب، وغيرها من الموارد عن تحقيق القدر المنشود من التنمية. عندئذ نستخدم هذا السلاح ولفترات يجب ألا تطول؛ لئلا تهدم الآثار التضخمية الناتجة ما يتم بناؤه بالتمويل التضخمي .

المبحث الثاني: موقف الإسلام من التمويل بالتضخم :

لم يتفق الاقتصاديون في الاقتصاد الوضعي، على فعالية التمويل التضخمي، وقد تضاربت آراؤهم بين مؤيد ومعارض. ومن ينتبع حججهم ومنطقهم يجد أن الأمر لم يعد محسوماً بالنسبة لهم، كما سنرى بعد قليل، أما الإسلام فقد وقف موقفاً محدداً من هذه القضية، إذ يرى أنه لا حاجة إلى استخدام التمويل التضخمي في ظل سيادة مبادئه ومنظّماته التمويلية والاستثمارية. هذا بالإضافة إلى أنه، ونظراً لكونه فرعاً من فروع الشريعة أو منبثقاً عنها، فهو يتحرى دائماً الابتعاد عما فيه مضار، إلا عند الضرورة القصوى فحينئذ يرتكب الضرر الأدنى، لدفع الضرر الأعلى، أو بعبارة أخرى يرتكب أخف الضررين. أما في حالة وجود ضرر ومصلحة فيُعْمَلُ الإسلام قاعدة فقهية عظيمة هي أن درء المفسد مقدم على جلب المصالح. (د. الريسوني، ص 267).

وباستعراض وجهة النظر الإسلامية، حول استخدام التمويل التضخمي، تنشأ الحاجة لمعرفة مفهوم الضرورة؛ ليتبين لنا عدم الحاجة الحقيقية إلى هذا النوع من التمويل عند توفر إمكانية أدوات أخرى أفضل، فالدولة الإسلامية، تركز في إيراداتها على عناصر عديدة ومتنوعة من ادخار حكومي وضرائب وقروض حسنة. وهذا في حد ذاته يكفي، إذا ما طُبِّق الاقتصاد الإسلامي تطبيقاً فعالاً في جوانبه كلها. وذلك لعدة اعتبارات (د. دنيا، 572).

أولاً: إن الاستثمارات في إطار الاقتصاد الإسلامي مخططة ومضبوطة على نسق من الأولويات. وبالتالي فهي ليست من الكبر والضخامة بحيث لا تستطيع المدخرات الحقيقية في المجتمع أن تقوم بتمويلها، وهناك مشاريع كثيرة ذات نفقات عالية وإنتاج غير نافع لا تجد طريقها

إلى النور في الاقتصاد الإسلامي، مثل ما تنفقه الدولة على المصانع التي تنتج سلعاً محرمة، أو تؤدي إلى محرم كصناعات الخمر، ومخلفات الخنزير، والاستثمار في الصناعات الكمالية وغير الضرورية، وخلافه. هذا فضلاً عن أن الاقتصاد الإسلامي لا يؤمن بعملية التنمية القصوى في أقل وقت، ولا يتكالب على تحقيق أعلى معدلات لنمو الدخل، مهما كانت الوسيلة، ومهما كانت النتيجة المترتبة على ذلك .

ثانياً: إن الإسلام يحرم التبذير، ويمقت الإسراف؛ ولذلك فالمسلم بطبعه وبدينه مقتصد رشيد الاستهلاك، قِيم على نفسه وأسرته، محافظ على ثروته وأمواله معتدل في إنفاقه. هذا الاستهلاك الرشيد يؤدي لا محالة لتحقيق فوائض في دخول الأفراد المنتجين. وهذه الفوائض لم يتركها الإسلام لتبقى عاطلة، فلا بد من تنميرها، ولذلك فالاستثمار واجب إسلامي، والاستهلاك الرشيد واجب إسلامي، وكلاهما يؤثر ويتأثر بالآخر .

يقول د. شابرا: إن المنافسة غير الصحية على رموز الأبهة، والمصحوبة بعدد من العادات الجاهلية، إنما تؤدي إلى الإنفاق المفرط، الذي يتم تمويله إما بتعطيل استثمار ما سبق ادخاره، أو بمنع ادخار المستقبل. فإذا أقدمت أسرة وأحجمت أخرى، فلا تلبث العدوى أن تصيب كل المناخ الاجتماعي، فيؤدي هذا إلى زيادة مستوردات، أو منتجات السلع غير الضرورية، ومزاحمة الموارد اللازمة للأغراض الإنتاجية والأساسية. فإن الموارد التي تتمتع بها البلدان الإسلامية، ليس بوسعها سد الطلب على الحاجات، وعلى الاستهلاك المظهري، والجهود الرامية لتحقيق ذلك لا بد وأن تؤدي إلى خفض الادخار، والتكوين الرأسمالي، وتباطؤ معدل النمو الاقتصادي، والإسهام في الضغوط التضخمية والعجز المستمرة في ميزان المدفوعات. (د. شابرا، ص 113).

وهذا بالطبع، ما يعنيه الإسلام من عدم التمادي في التمويل التضخمي، إما لسد العجز الادخاري الناشئ في الغالب من الاستهلاك التفاخري، أو لتمويل مشاريع أو صناعات غير ضرورية، أو غير نافعة. وفي هذا الإطار يطالب الدكتور شابرا بالتضحية بغير الضروري من السلع من أجل الضروري، ويقول: فإذا لم يرغب الأغنياء، وعلية القوم في التضحية بغير الضروري، كان على الفقراء أن يضحوا بالضروري. (د. شابرا، ص 114).

وعليه، فإن الإسلام لم يمنع التمويل التضخمي منعاً باتاً، ولكنه وضع التدابير الكفيلة بعدم اللجوء إليه، إلا في حالات الضرورة؛ وذلك لشدة خطره وسوء آثاره إذا ما استخدم بلا حاجة ماسة. ومتى ما نشأت ضرورة لاستخدامه فينبغي في هذه الحال أن يكون سلوكاً منضبطاً، وبحسابات صحيحة، وفي حدود تمنع أو تحد من التأثيرات الجانبية للتضخم .

المبحث الثالث: آثار التمويل التضخمي على التنمية:

أشرنا في المبحث الأول، إلى ضالة المدخرات الحقيقية في البلاد النامية، وأنها لم تكف لتحقيق متطلبات البرامج التنموية، مما حدا بالمفكرين، والحكومات البحث عن وسائل تمويلية أخرى، فكان من ضمن هذه الوسائل التمويل التضخمي، الذي يعتبر وسيلة اصطناعية سهلة للحصول على رأس المال اللازم لتحقيق زيادة سريعة في معدلات الناتج والنمو، ومن ثم الوفاء بتكاليف التنمية من موارد التمويل القسرية باعتباره ضريبة مُقْتَعَة أو ادخاراً إجبارياً مُسْتَنْزَعاً. (د. حجير، ص 187).

ولكن هذه الوسيلة، وكما أشرنا إلى ذلك آنفاً، لم تسلم من العيوب والآثار الجانبية، التي تؤدي إلى إحداث مشكلات عديدة للاقتصاد القومي، بشكل عام ولبرامج التنمية نفسها على وجه الخصوص، وإن كان هناك من الاقتصاديين من وقف بجانبها مؤيداً لها. وسنستعرض المبررات

التي سيقت لتأييدها في الفرع الأول من هذا المطلب، تاركين الحديث لمشكلات التضخم والمبررات المعارضة له للفرع التالي:

الحجج التي تبرر التمويل التضخمي:

لاشك أن المؤيدين للتمويل بالتضخم، ينظرون في الأساس إلى كونه وسيلة سهلة للحصول على رأس المال؛ لتغطية العجز في موارد التمويل الأخرى من المدخرات الفردية. كما يرون أنه حل سريع لمشكلة النقص في موارد الإنتاج الضرورية لأغراض التنمية الاقتصادية. وإن كان بعض هؤلاء يميل إلى أن هذا النوع من التمويل يجب أن يكون في حدود معينة، وبالأشراك مع سياسات مالية أخرى، وأن يصاحب استخدامه إجراءات معينة لضبطه والتحكم فيه (د. عناية، ص 235). ومن جملة المبررات والحجج، التي اعتمد عليها أنصار سياسة التمويل التضخمي ما يلي:

تكوين الادخار والتراكم الرأسمالي:

بنيت هذه الحجة على طبيعة الدور الذي يقوم به التمويل بالتضخم، وهو تكوين الادخار الإجمالي، وحفزه لمعدلات تراكم رأس المال اللازم للتنمية. وبالتالي تستطيع هذه البلاد المتخلفة التي تستخدم هذه الوسيلة أن تسد الفجوة البالغة بين الادخار الحقيقي المحدود والموارد الأخرى المتاحة، والاستثمارات الضخمة اللازمة لتحقيق التنمية. فالتمويل التضخمي يساهم في توفير موارد الإنتاج، وتوظيفها في أغراض الاستثمار التنموي الكفاء، والتعجيل في عملية التنمية الاقتصادية (د. عناية، ص 235)

والأسس التي تستند عليها ديناميكية التمويل التضخمي، تتمثل في عملية تحويل الموارد الإنتاجية من قطاعات سلع الاستهلاك، إلى قطاعات سلع الاستثمار، إذ إن جوهر عملية التمويل بالتضخم، هو زيادة الادخار على حساب خفض معدل الاستهلاك، وهو أساس عملية التنمية السريعة في بلاد التخلف.

وبدراسة الأثر التضخمي على الادخار والاستهلاك، يلاحظ أن التضخم يزيد من التكاليف الإنتاجية لعوامل الإنتاج، وبالتالي فهو يرفع عمداً مستوى الأسعار الجاري، ومن ثم يقوم بخفض القوة الشرائية للدخول النقدية الزائدة بيد الأفراد، مما يؤدي لتقليل الاستهلاك.

وفي اعتقادنا أن هذه الحجة ليست منطقية في كل الأحوال، وعلى وجه الخصوص، في الحالة التي تكون فيها دخول الأفراد منخفضة جداً، كما هو الحال في بلاد التخلف، إذ إن الزيادة في معدل الأسعار، تؤدي إلى المزيد من الحرمان وليس النمو. ومن جهة أخرى، فإن تدهور القوة الشرائية، يدفع بالأفراد إلى تحويل ما لديهم من نقود إلى أشكال أخرى، كالعقارات والأصول الثابتة وهذا أيضاً، يؤدي إلى تعطيل الاستثمارات المخططة؛ بسبب نشوء استثمارات عشوائية ولدت لمحاربة انخفاض القوة الشرائية. وعلى كل، فهذه الحجة تقوم على مبدأ رئيس هو تحقيق قدر من الادخار الإجمالي للإسراع بعملية التنمية، وحفز الاستثمار في البلاد المتخلفة.

ويرى الدكتور عناية، أن هذا الأسلوب هو السبيل الوحيد لرفع معدلات الناتج الكلي والدخول، وخير وسيلة لتمويل برامج الاستثمار الضخمة والطموحة. واستند على أن الوقائع العملية أثبتت طردية العلاقة بين النمو السريع للاقتصاد القومي، وتراكم رأس المال، والادخار المحفوز، وذلك على ضوء التجارب التنموية لكثير من البلدان النامية والمتقدمة، والتي اعتمدت على الادخار الإجمالي، في تمويل عملياتها التنموية. وضرب لذلك أمثلة، كالتحول الاقتصادي البريطاني، في

القرن التاسع عشر، والاقتصاد الأمريكي في أوائل القرن العشرين، وما تشهده اليابان من تحول اقتصادي منذ النصف الثاني من القرن العشرين. (د. عناية، ص 237).

ولكن لا يشك أحد، وحتى الدكتور عناية نفسه، في تقديرنا من أن النقلات الكبيرة التي حدثت في اقتصاديات هذه الدول كانت بسبب عوامل مادية أخرى، بجانب التضخم، وأن معدلات التضخم نفسها، لم تكن عالية بالقدر الذي يمكن من إثبات قوة هذه الأداة، وإلا لما كان هناك ما يمنع جميع الدول النامية، وكذلك المتقدمة، بطباعة أكبر قدر من النقود لتمويل المزيد من التنمية.

والحقيقة، أننا لا نريد أن ننفي دور التمويل التضخمي في الإسراع بالنمو، مع وجود العوامل الأخرى، إلا أن ذلك ليس دليلاً على فعاليته المطلقة بالقدر الذي يجعله وسيلة من الوسائل المحبذة لتمويل برامج الاستثمار الضخمة والطموحة.

التشغيل الكامل للموارد الإنتاجية:

وهذه الحجة، تستند على وجود موارد وقوى إنتاجية كبيرة في بلاد التخلف غير مستغلة. ويرى أنصار هذه الحجة أن التمويل التضخمي يقوم بتشغيل هذه الموارد تشغيلاً كاملاً. فهم يرون أن حقن الاقتصاد القومي بجرعات قوية من النقد التضخمي، يساهم في رفع التكاليف الإنتاجية لتلك الموارد الداخلة في الإنتاج، لتحسن مستوياتها المعيشية والإنتاجية، مما يرفع من معدلات فوائض الطلب، سواء في قطاعات الاستهلاك أو الاستثمار فيشجع المنتجين والمستثمرين على زيادة إنتاجيتهم، ومن ثم المعروض من سلع الاستهلاك، فلا ترتفع الأسعار، وكل هذا يتوقف على مدى الاستخدام الكامل للموارد، وقوى الإنتاج المتاحة لمضاعفة الإنتاج الكلي والدخول.

ويرون أن عملية تشغيل الموارد الإنتاجية بالتمويل التضخمي تزيد من الطاقة الإنتاجية لأجهزة الإنتاج المحلية، فترتفع الإنتاجية على مستوى الاقتصاد القومي بأكمله إلى الدرجة التي يستطيع فيه العرض الكلي من سد كفاية فوائض الطلب الكلي؛ فتتعدم الفرصة أمام ظهور ارتفاعات تضخمية في الأسعار، وكان التضخم في هذه الحالة يقضي على نفسه بنفسه.

وقد أخذ على هذه الحجة، استنادها على التحليل الكينزي، بضرورة استخدام التمويل التضخمي لتحقيق التشغيل الكامل للموارد، مع أن هذا التحليل ينطبق على الاقتصاد المتقدم دون النامي؛ نظراً لمرونة الطاقة الإنتاجية للموارد في الاقتصاد المتقدم، وضعفها في الاقتصاد النامي، مما يحول دون استيعاب الزيادة الأصلية في الطلب الفعلي فترتفع الأسعار. (د. عناية، ص 239).

ظاهرة الوهم النقدي:

وتقوم هذه الحجة على أساس حفز الدخل النقدي الوهمي على حساب الدخل الحقيقي. وهذا معناه إيهام العمال والمستخدمين بقبول الزيادات الوهمية في دخولهم النقدية تشجيعاً لهم على رفع مستوياتهم الإنتاجية؛ لتحقيق أعلى مستوى من الناتج الكلي، ضمن النتائج الإيجابية للزيادات الرأسمالية في الدخل النقدي للأفراد، وتشغيل المزيد من القوى العاملة، والعاطل منها بصفة خاصة، أو تشغيل المستخدم منها ساعات إضافية، وإحداث حركة تحويلات في مجال الاستخدام بين القطاعات الإنتاجية المختلفة.

وهذه الحجة ليست عملية، لأن الواقع لم يثبت شيئاً من فعاليتها، بل أثبت على الجانب الآخر سلبيتها، ولأسيما أن الزيادات التي تنشأ على دخول الأفراد يتم امتصاصها عن طريق الزيادات

السعرية التي يولدها التمويل التضخمي نفسه وبالتالي، ربما يجعل الأفراد في وضع مالي أشد صعوبة من أوضاعهم السابقة .

وثمة سبب آخر، هو أن موارد الإنتاج من العمالة ليست على درجة كبيرة من المرونة بالنسبة لتشغيلها، فضلاً عن أنها بحاجة إلى ما يكملها من عوامل الإنتاج الأخرى، وكذلك قد يترتب على عملية "الديناميكية" هذه استمرار ارتفاع الأسعار، وخاصة بعد اكتمال المشروعات التي تم تمويلها.

حفز الاستثمار:

وهذه الحجة مبنية على العلاقة بين ارتفاع الأسعار التضخمية وحفز الاستثمار. إذ يرون أن ارتفاع الأسعار المستمر، يحفز المنظمين والمستثمرين على زيادة استثماراتهم، ويشجعهم على سهولة الحصول على الائتمان المصرفي مما يحفز بالتالي النمو الاقتصادي. وإزاء ارتفاعات الأسعار التضخمية والارتفاعات في فوائض الطلب الفعلي، وبفعل عوامل الربح الجزئي يندفع المستثمرون إلى مضاعفة إنتاجيتهم، بإقامة مشروعات استثمارية جديدة.

ولكن هذه الحجة كسابقاتها، لم تسلم من العيب، إذ إن الاستثمار المتولد عن زيادة في الأسعار يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج، مما يضطر معه أصحاب المشروعات إلى زيادة أكبر في أسعار منتجاتهم، أو تقليل القوى العاملة مما يؤدي في كلا الوضعين إلى تأثر المنتجات تأثراً سلبياً مباشراً؛ كنتيجة لتأثير الطلب الكلي عند ارتفاع الأسعار المستمر.

ومما يؤخذ على هذه الحجة أيضاً عدم ضمان توجه الاستثمارات للأغراض الإنتاجية النافعة، واتجاهها لأغراض المضاربة، وتكوين المخزون أو الاستثمار في إنتاجية السلع الاستهلاكية الكمالية البعيدة عن نطاق التسعيرة الإيجابية، مما يزيد من حدة الارتفاعات في الأسعار بالنسبة لسلع الاستهلاك والغذاء الضرورية الأمر الذي يؤثر على الدخل، ويقتل هذه الحجة في مهدها .

التمويل التضخمي في نظر المعارضين:

أوضحنا في المطلب السابق موقف الإسلام من التمويل التضخمي كأداة غير ضرورية، إذا تمكن المجتمع المسلم من تعبئة مدخراته، وفقاً لما أمر به الإسلام، كما وأنها أداة غير مجدية بالنظر إلى الآثار التي تترتب عليها. وفيما يلي استعراض لأراء الاقتصاديين المعارضين للتمويل عن طريق التضخم .

فقد أنكر هؤلاء المعارضون على المؤيدين حجتهم التي تؤكد العلاقة بين التمويل التضخمي، وحفز التراكم الرأسمالي، إذ إن هذه الحجة تستند على "ميكانيكية" التمويل التضخمي، في خلقه لموارد الإنتاج من الادخار الإيجابي. وقد قدموا حجة معارضة تتمثل في إنكارهم انتظام عملية التحول في موارد الإنتاج من القطاعات الاستهلاكية إلى القطاعات الاستثمارية بمجرد الزيادة في القوة الشرائية التضخمية، بل ربما يؤدي الأمر إلى ازدياد حركة التحول للموارد تلك من القطاعات الأكثر إنتاجية إلى القطاعات الأقل إنتاجية والمبذرة، مما يترتب عليه فقدان الثقة في ضمان التمويل الاستثماري وزيادته وربما حدث عكس ما هو مقصود، فيتكون نوع من الادخار السلبي «Dissaving» الأمر الذي يضعف بالتالي من قيمة وحجم المدخرات التمويلية المتحققة فعلاً. (د. عناية، ص 274)

هذا فضلاً عن أنه في الدول النامية، لا تتحقق زيادة في المدخرات أو الاستثمار بوجه عام، حيث تتجه البواعث والتفضيل بالنسبة إلى كيفية المدخرات وأرباح التضخم اتجاهات مختلفة عما نجده في الدول المتقدمة. (د. حجير، ص 177).

وكذلك، فمعارضو سياسة التمويل التضخمي ينكرون انتظام حركة التحول في الدخول النقدية للأفراد نحو القطاعات الإنتاجية والاستثمارية، وربما تنساب هذه الزيادة الإجبارية في الدخول إلى قنوات غير استثمارية، أو قنوات ذات صبغة تبذيرية كمشروعات المضاربة على شراء الأراضي الزراعية، والأبنية المقامة واقتناء السيارات ذات الموديلات الأحدث، والتخلص من الموديلات القديمة، وهكذا. وربما تدفع الظروف الاقتصادية السيئة بالمستثمرين المواطنين للخروج بهذه الفوائض لاستثمارها في الخارج .

ومما أشاروا إليه ههنا، أن التوجه التضخمي، وما يؤدي إليه بشكل عام من ارتفاع مستمر في الأسعار، قد لا يرتب الأثر المتوقع من التكوين الرأسمالي وذلك بسبب قضاء الأسعار على كل ما ينشأ من زيادة في المدخرات وربما تقضي على أكثر من مجرد الزيادة (د. عناية، ص 276)

أما بالنسبة لحجة التشغيل الكامل للموارد الإنتاجية، والمبنية على إمكانية تشغيل الموارد، والطاقت الإنتاجية المتوفرة في البلدان النامية، والتي تتوقف على استغلالها مقتضيات التنمية العجولة في حفز مكونات رأس المال المنتج للسلع وبحيث تؤدي عملية تشغيل الموارد بالتمويل التضخمي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية لأجهزة الإنتاج المحلية، بحيث تغطي مستويات الإنتاجية المتحققة جميع الزيادات في معدلات فوائض الطلب، فلا ترتفع الأسعار .

ولعل وجه الخطأ هنا في رأى معارضي السياسة التضخمية، هو أنها مبنية على التحليل الكينزي في ضرورة استخدام التمويل التضخمي لتحقيق التشغيل الكامل للموارد وفي الاقتصاديات المتقدمة لا النامية نظراً لمرونة الطاقة الإنتاجية للموارد في الاقتصاد المتقدم وضعفها في الاقتصاد النامي مما يحول دون استيعاب الزيادة الحاصلة في الطلب الفعلي فترتفع الأسعار.

أما بالنسبة لظاهرة الوهم النقدي التي احتج بها المؤيدون كما أشرنا إلى ذلك آنفاً فإن المعارضين يرون أن موارد الإنتاج المتاحة في الاقتصاديات النامية ليست على درجة كبيرة من المرونة التي تسمح بتشغيلها في الحال، وبمجرد زيادة الإنفاق النقدي التضخمي، فضلاً عن أن إمكانية استخدامها تتوقف على مدى توفر ما يكملها من عوامل الإنتاج الأخرى التي تعجز سياسة التمويل التضخمي عن توفيرها في الحال، كما قد يظهر عجز هذه الديناميكية، عند استخدام التضخم في تمويل مشروعات الاستثمار الاجتماعي، كالمدراس، والمستشفيات وهكذا، حيث ستوالي الأسعار ارتفاعها بعد اكتمالها. (د. عناية، ص 276)

أما في مجال العلاقة الإيجابية بين التضخم وحفز الاستثمار التي نادى بها مؤيدو التمويل التضخمي، فقد أنكر المعارضون هذه العلاقة، ومالوا إلى الأخذ بعكسها تماماً فزيادة الإنفاق النقدي التضخمي تؤثر سلباً في تصرفات الأفراد من مستثمرين ومستهلكين؛ لأن سهولة الحصول على النقد الائتماني قد يشجع المستثمرين والمنتجين على توظيفه في عمليات استثمارية غير منتجة، أو ربما تكديسها في المخازن لانتظار المزيد من ارتفاع الأسعار.

وخلاصة القول، فإن معارضي سياسة التمويل التضخمي ينحصر نقدهم لمؤيدي التمويل بالتضخم في أنهم بنوا أفكارهم وفقاً لما يجري بالدول المتقدمة، ولم ينتبهوا إلى الفرق الكبير بين ظروف هذه البلاد وإمكاناتها، بالمقارنة مع ظروف البلاد النامية أو المتخلفة، وطبيعة التركيب البنائي للاقتصاديين. ولذلك فإن نقطة البدء في نظرهم تتمثل في إحداث تغييرات جذرية في هيكل الاقتصاد المتخلف في مجموعه؛ لتتمشى وهيكل الإنتاج المحلية فيه، مع التطورات في أساليب الاستخدام التمويلي، فطبيعتها البنائية المتخلفة لا تتكيف بالضرورة مع استحداث التنمية العجولة وحفز الاستثمارات التنموية الضخمة، بل على العكس من ذلك، فإن طبيعتها تلك وفقدانها لأهم مقومات التنمية المكتملة تجعل من المستحيل إحداث نوع من التوازن في الزيادة ما بين فوائض

الطلب الكلي، وفوائض العرض من السلع الاستهلاكية، مما يسمح بحدوث ارتفاعات تضخمية في مستويات الأسعار.

والمشكلة الكبرى التي يحدثها التمويل التضخمي تكمن في استمرار الحالة التضخمية أثناء وبعد اكتمال المشروعات التي تم تمويلها بالتضخم، إذ إن ارتفاع الأسعار، سيؤدي إلى استهلاك كل الدخل المتاح على الأقل، إن لم يتم استهلاك ما هو أكثر من الدخل، فيتحول الادخار المتوقع إلى ادخار سلبي، ويضطر جميع المستثمرين، وأصحاب المهن الحرفية إلى زيادة أسعار منتجاتهم لمقابلة الفرق بين الدخل النقدي، والدخل الحقيقي فتؤدي زيادة الأسعار إلى المزيد من ارتفاع معدل الانفاق الاستهلاكي؛ فتنخفض الدخول الحقيقية مرة أخرى، ويتأثر بذلك الادخار الإجباري وهكذا، ولذلك فإن الحل الإسلامي الذي تقدم في المطلب السابق، هو العلاج المناسب للتمويل، وهو عدم اللجوء إلى التمويل التضخمي، إلا عند الضرورة، ولفترات محدودة يجب ألا تطول .

المراجع

- (1) أحمد الريسوني، نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي (الرياض: دار العالمية للكتاب الإسلامي، الطبعة الثانية، 1992م).
- (2) د. شوقي أحمد دنيا، الإسلام والتنمية الاقتصادية (الكويت: دار الكتاب الحديث، 1979م).
- (3) د. غازي حسين عناية، التمويل بالتضخم في البلدان النامية (الرياض: دار الرشيد للنشر والتوزيع، 1401هـ).
- (4) د. محمد عمر شابرا، نحو نظام نقدي عادل (عمان: دار البشير للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 1990م).
- (5) د. محمد مبارك حجبر، السياسات المالية والنقدية لخطط التنمية الاقتصادية، (القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، 1979م).